من المراقبة الشديدة من الطرفين (اسرائيل والحكم الاردني) لمسار الحركة الوطنية الفلسطينية هو افتراض له ما يبرره، في ضوء حرص اسرائيل على ابقاء الوجود الفلسطيني طي النسيان، أو لجمه وربطه بالاردن في أضعف الفروض، وحرص الاردن على الحفاظ على وحدة الضفتين، بل والبقاء الذاتي ان صح التعبير. وهكذا، فانه، منذ العام ١٩٦٧ وحتى الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، برز حديث «الخيار الاردني»، وتطور، في ضوء الحقائق مجتمعة: أي رغبة اسرائيل في محق الوجود الفلسطيني المستقل، ورغبة الاردن في عدم التفريط المطلق بالضفة الغربية، ورغبة الاستقلال عن الفلسطينيين. وطوال المرحلة المذكورة، تبلور مفهوم «الخيار الاردني» في اسرائيل حول مدرستين:

المدرسة الاولى: ترى امكانية قيام اتحاد فيدرالي اردني ـ فلسطيني. وفي هذه الحالة، على اسرائيل ان تعود الى حدود العام ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة في الحدود، وان تتخلى عن حلم «اسرائيل الكبرى» مع حل مشكلتي القدس والمستوطنات. وقد برزت فكرة هذا الخيار منذ ان طرح الملك حسين مشروعه المعروف بمشروع المملكة المتحدة العام ١٩٧٢. ويبرز اصحاب هذه المدرسة خيارهم بأنه سيحرر اسرائيل من السيطرة على السكان الفلسطينيين خلافاً لرغبتهم ـ في الاستقلال ـ في الضفة والقطاع، وسيقلص حدة العداء لاسرائيل، ويقضي على مخاطر وجود دولة فلسطينية مستقلة ذات سياسة متطرفة، وسيمكن اسرائيل من التفاوض مع الحكم الاردني (الملك حسين) الذي لا يكنّ عداء عقائدياً خطيراً تجاه اسرائيل.

ومقابل ذلك، فهناك مخاطر لهذا الخيار (الاتحاد)، أهمها فقدان الضفة الغربية، على حد التعبير الاسرائيلي. واذا تمّ الانسحاب بحسب الرغبات العربية، وليس بحسب الحل الاسرائيلي الاقليمي ـ كمشروع آلون مثلاً ـ فان اسرائيل ستفقد ما يسمى بالعمق الاقليمي الاستراتيجي، وهو ما يمكن تعويضه باجراءات لنزع السلاح على الجانب الفلسطيني ـ الاردني. وسوف يكون قبول حكومة الاتحاد لهذا النزع أسهل منه في حال وجود حكومة فلسطينية مستقلة فقط[٥٠]. ومن المخاطر، أيضاً، توقع عدم استقرار الاتحاد المنتظر، وانفصال القسم الفلسطيني واعلان استقلال فلسطين عن المشروع في اعمال عدائية ضد اسرائيل.

كذلك يرى أصحاب هذه المدرسة ان ثمة مخاطر يتوقعها الفلسطينيون من تنفيذ هذا الخيار، وموجزها احتمال تفوّق النزعة الفيدرالية وازالة القضية الفلسطينية برمتها عن جدول الاعمال العربي، والدولي، واحتمال حدوث خلافات فلسطينية ـ فلسطينية عميقة.

المدرسة الثانية: تحاور حول اعتبار الاردن دولة الفلسطينيين. وطبقاً لهذا الخيار، لن تتخلى اسرائيل عن أي شيء من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، أو قبل ذلك العام. وسوف تحل قضية فلسطين في مجال اقليمي مريح لاسرائيل، ممّا يخفف الضغط عنها نتيجة ثلاثة تطورات، هي:

- ان اقامة دولة فلسطينية، حتى في المكان غير المرغوب فيه، سوف يرضي شهية الفلسطينيين في الاستقلال والسيادة.
- ان السلطات الفلسطينية ستكون مشغولة بالمحافظة على القانون والنظام ومشاكل الحكم، ولن تستطيع تجنيد امكانات لمحاربة اسرائيل.
- ان قيام هذه الدولة سوف يؤدي الى بلورة مصالح على المدى البعيد ترتبط بالوضع